قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطلبات بازل III

م. م. مه مزهر محسن
كلية الإدارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

المجلة: العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد: 2
العدد: 101
الصفحات: 261-278

تاريخ التقديم: 30/4/2017
تاريخ القبول: 29/5/2017

المستخلص

ركزت الاصلاحات المصرافية التي أجريت في العديد من البلدان لتجميع كفاءة القطاع المصرفي، ومنها العراق، على الاهتمام بمجموعة من الخطوات الإرشادية المستندة إلى التوصيات والسياسات والمعايير التي تضعها المنظمات الدولية، وفي مقدمتها المعايير التي جاءت بها اتفاقيات بازل ودماها بازل III.

وأثر تطبيق تلك الاصلاحات في استقرار النظام المصرفي في العراق، إذ استند البحث أهميته من الفكرة التي ترى أن النظام المصرفي السليم يتكون من مجموعة من المصارف القادرة على توظيف أصولها والتزاماتها بكفاءة في الوسائط المالية وتتمتع بالملاءة المالية. كما أن استقرار النظام المصرفي، يعد عاملاً مهماً في تحقيق الدور الداعم للقطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، واستقرار أبوامال الأجنبية وحفظ ما رأس المال الوطني. وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، الهدف منها تأهيل المصارف التجارية في العراق بحيث تكون قادرة على استيعاب متطلبات بازل III حتى تؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتستفيد من الميزات التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة المصرافية المحلية والعالمية.

التصالحات الرائدة للبحث: النسب المعيارية، كفاءة رأس المال، نسبة السيولة.
قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق مبادئ بازل III

المقدمة

نظرة على الاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لعام 2008، قامت لجنة بازل بإجراء تدابير واسعة ووجهية على الدعامات الثلاث لبازل III وبدأت في إصدار قواعد ومعايير جديدة، شملت ما يلي:

- تغييرات في المعايير المحددة لتنفيذ الاضطرابات المالية المسبقة في النظام المصرفي، بحيث تم تحسين أسلوب معالجة الأزمة المالية وتحقيق المزيد من الرقابة على البنوك المركزية.
- ت كن تقرارًا للاستقرار المالية، يمكن تكرار المعايير بطرق مختلفة في النظام المصرفي.

بموجة اتفاقية بازل III على زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة النظام المصرفي والاقتصادية الدورية، كما تطمح الاتفاقية إلى تعزيز الصلاة الإدارة المصرفية من خلال تحسين العديد من العوامل في بازل II، بما في ذلك جوانب أمثلتها، وتشمل مبادرات تحفيز استقرار البنوك من خلال الرقابة القانونية، أو تنظيم القصور في تنفيذ تعديلات الاجراءات الواردة.

المبحث الأول: مبادئ البحث

أولاً: مشكلة البحث

إن النظام المصرفي السليم الذي يتصف بالكفاءة والاستقرار، من مجموعة من المعايير الفعالة، في ذلك القاهرة على توفير أصوله والالتزام به، بما في ذلك السلاسة المالية والتمكن من المعايير المالية، وفي العراق، فإن كل بلدان العالم، يتأثر باستقرار القطاع المصرفي بجهة من العوامل، تجعله قاعدة للمنافع المختلفة، يكون من أهم التحديات العامة على تحمل الأزمات الداخلية والخارجية، ومن ثم الاستقرار بالأركان الرئيسية، لاستقرار النظام، غير أنهم ت pobl بوجه البلاد المشرفة في النظام المصرفي في العراق، لمواجهة التحديات الحاسمة في البيئة المصرفية الداخلية والخارجية، وهي القدرة على صب العديد قواعد الرباب المصرفية، وصُنُفُت بعلي الرؤية العملية في التقييم، تتوافق مع مبادئ الوضع الجديد في الصناعة المصرفية، وتكون قائمة على مسارات دقيقة لقياس حجم الاستقرار العالمي.

ثانياً: أهمية البحث

إن استقرار النظام المصرفي في العراق، يعد عملاً مهماً في تحقيق الدور الريادي للقطاع المصرف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، واستطاعة رؤوس الأموال الأجنبية والحفاظ على رأس المال الوطني في ظل شريحة الموارد المالية المتنوعة، فقد ركزت الاصلاحات المصرفية التي اجريت في العديد من البلدان على فكفاءة القطاع المصرفي من خلال التحديات الرائجة المبتعدة إلى التوصيات والسياسات، والمبادرات التي تضعها المنظمات الدولية، والتي أصبحت أمراً متعارفا عليه في السوق المالية العالمية.

البحث الثاني: متطلبات بازل III
قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق مطلبات بازل III

قائمة: هدف البحث

يدرس البحث إلى:
1- تقديم آثار جزئية أخرى بخصوص ماهية اتفاقية بازل III، والإصلاحات التي تضمنها.
2- قياس مستوى استقرار النظام المصرفي العراقي وفقا لاتفاقية بازل III.
3- تطوير قواعد عمل الوحدات المصرفية وأدوات الرقابة عليها.

رابعا: منهج البحث

اعتمدت الباحثة المنهج العلمي في جمع المعلومات المطلوبة والضرورية لخطوة البحث بطريقة متزامنة ومنظمة، كما اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في عرض جوانب البحث وتشريحه على متغيراته وتحديد نوع العلاقة بين تلك المتغيرات وتحليل البيانات التي عبرت عن واقع تلك المتغيرات والعلاقات بينها والواعد المؤثر فيها وعرض نتائج التحليل، وصولا إلى الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها التحقق من النتائج التي تم التواصل إليها في الجانب التطبيقي بالاعتماد على المعلومات في الجانب النظرى ومدى احتمالها على المشاكل العملية التي استمعت من الواقع الفعلي، وذلك ليُبق توصيف التحليل لـمتغيرات البحث.

خامسا: هيكليّة البحث

للوصول إلى هدف البحث تضمن البحث أربعة مباحث، المبحث الأول عن منهجية البحث، وكان المبحث الثاني عن الإصلاحات الواقعة في اتفاقية بازل III، بينما تعرض المبحث الثالث إلى اختبار الاستقرار للنظام المصرفي في العراق وفق بازل III، وصولا إلى الاستنتاجات والتوصيات في المبحث الرابع.

المبحث الثاني: الإصلاحات الواقعة في اتفاقية بازل III

ركزت الإصلاحات التي تضمنتها اتفاقية بازل III في أربعة محاور رئيسة من التعديلات، أبرزها في تدويل مدار معترف به من رأس المال واحتياطياتها وكذلك متطلبات على من رأس المال وجودة رأس المال، فضلا عن اعتماد مقاييس جديدة. فيما يلي بيان تلك التعديلات.

أولا: متطلبات رأس المال ورأس المال المضاعف.

من أجل التعرف على حجم التعديلات التي طرأت على بازل II يكون من المناسب إجراء مقارنة بين الجدول (1) ،III مع بيانات بازل II. III

<table>
<thead>
<tr>
<th>متطلبات رأس المال (كت ***** من الأصول المرتبطة بالمخاطر)</th>
<th>الأصول الإجمالي</th>
<th>الأسهم العادية</th>
<th>نظام المطلوبة</th>
<th>نظام الدينية</th>
<th>نظام المطلوبة</th>
<th>نظام الدينية</th>
<th>نظام النظامية</th>
<th>نظام النظامية</th>
<th>نظام النظامية</th>
<th>نظام النظامية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>بازل II</td>
<td>2%</td>
<td>4%</td>
<td>8%</td>
<td>8%</td>
<td>2.5%</td>
<td>4.5%</td>
<td>2%</td>
<td>4.5%</td>
<td>2%</td>
<td>4.5%</td>
</tr>
<tr>
<td>III</td>
<td>10.5%</td>
<td>8%</td>
<td>8.5%</td>
<td>6%</td>
<td>7%</td>
<td>2.5%</td>
<td>4.5%</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

Basel Committee: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Switzerland, June 2011, p46.

بينما بين الجدول (2) ،III تتضمن رأس المال ورأس المال المضاعف وفق مقررات بازل III


قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطلبات بازل III

الجدول رقم (2): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>إجمالي رأس المال</th>
<th>حقوق المساهمين</th>
<th>الحد الأدنى</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>البنك الأجنبي</td>
<td>%</td>
<td>%</td>
<td>%</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>%</td>
<td>%</td>
<td>4.5%</td>
</tr>
<tr>
<td>2.5</td>
<td>%</td>
<td>%</td>
<td>2.5%</td>
</tr>
<tr>
<td>0.5</td>
<td>%</td>
<td>%</td>
<td>0%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

حدود رأس مال التحوط للتقنيات الدورية: الحد الأدنى + رأس مال التحوط بازل III

<p>| | | | |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>10.5%</td>
<td>%</td>
<td>%</td>
<td>8.5%</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>%</td>
<td>%</td>
<td>7%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

Source: Basel Committee: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Switzerland, June 2011 p.64.

وتبين من الجدول (2) أن اتفاقية بازل III رفع الحد الأدنى للنسبة رأس المال الأولي من 2%، وفق اتفاقية بازل II إلى 4.5%، مما يعني إلغاء المصارف بالاحتفاظ بما يعادل 4.5% على الأقل من أصولها.

التي تتكشف المخاطر، فضلاً عن إضافة نشاط احتياطي بنسبة 2.5% من الأصول والتحوطات استخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموعة يصل إلى 7%، أي أن تزيد الكمية رأس المال المماثل الذي يحققه بموجة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف لبقي بنسبة 7%.

وفي حالة اتخاذ نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المصرفية أن تفرض قيوداً على توزيع البنك للأرباح على المساهمين أو منح المكاسب المالية المطلوبة.

كما تم رفع معدل مالية رأس المال إلى 10.5% بدلاً من 8%، وهذا يعني أن المصارف من المفترض أن تدير رساميل إضافية لمواجهة هذه المتطلبات. كما يتبين أيضاً أن المستوى الأول من رأس المال الإجماعي الحالي قد ازداد من 4.5% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاءة رأس المال فيما أعادت نسبة كفاءة رأس المال من 8% وفق بازل II، من 10.5%، أما فيما يخص جودة رأس المال فقد تركزت في توفير قدر أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال المصرف.

فيما يلي الملاحظات على ما يحتويه الملاحظات بنوع الحسابات الاحتياطي

لمواجة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، كما يلزمها من إتخاذ إحتياطي جديد مفصل من أسهم عادية بما يعادل 2.5% مع وجب توفير حد أدنى من مصارف التمويل المستمرة لدى المصارف لتضمن عدم تأثرها بداء دورها في بناء الاقتصاد والاستثمار جنبًا إلى جنب مع توفير نسبة محددة من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

كما يتبين من الجدول (2) أن اتفاقية بازل III عملياً تعتبر رأس مال من خلال رفع نسبة الأصول المحملة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى لتأتي مع القيمة العادلة إلى 2% وفق RWA لمنشأة RMGA (Risk Management and Capital Adequacy) من البانك إلى رفع نسبة الأصول المحملة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى لتأتي مع القيمة العادلة إلى 2%.

ويمكن أن يقصي الحد الأدنى للنسبة كفاءة رأس المال الأدنى لepadًا (الإنتاج، السوق، التشغيلية) بسبب تطبيق التحويلات في حساب رأس المال.

نسبة كفاءة رأس المال (%):

= (نسبة الأصول المحملة بالمخاطر (الإنتاج، السوق، التشغيلية))

1- المعكور هنا هو رأس المال المماثل والذي يتعلق من رأس المال المدفوع والأرباح المحتملة بها من الأصول.ầnظر في ذلك:
2- الرجاوي المتاله: اتفاقية بازل، نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر 2010 ص3.
3- مركز الدراسات المصرفي: إعدادات، شرارة توجيهية، السلسلة الكاملة، عدد: 520، دولة الكويت، ديسمبر 2012 ص3.
ولكي تتمكن المصارف من تحقيق هذه الزيادة الكبيرة في رأس المال، فعليها زيادة رؤوس أموالها، اما من خلال طرح أسهم جديدة للاقتصاد العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل، أو التقليل من حجم فروضها، وفي كل ذلك، فإن الأمور تحتاج لبعض الوقت. إذا فقد منحت اتفاقية بزان III التفرقة للمصارف تنفيذ هذه القواعد بشكل كامل، حتى عام 2019 على أن بدأ التطبيق تدريجيًا ببداية عام 2013. (3) والجدول (3)، بين مراحل تنفيذ مقررات بزان III.

جدول رقم (3): مراحل تنفيذ مقررات بزان III

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الحد الأدنى لرأس المال من حقوقساهمين</td>
<td>%4.5</td>
<td>%4.5</td>
<td>%4.5</td>
<td>%4.5</td>
<td>%4.0</td>
<td>%4.0</td>
<td>%3.5</td>
</tr>
<tr>
<td>رأس مال التحول</td>
<td>%2.5</td>
<td>%1.875</td>
<td>%1.25</td>
<td>%0.625</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الحد الأدنى لحقوق المساهمين</td>
<td>%7.0</td>
<td>%6.375</td>
<td>%5.75</td>
<td>%5.125</td>
<td>%4.5</td>
<td>%4.0</td>
<td>%3.5</td>
</tr>
<tr>
<td>رأس مال التحول</td>
<td>%6.0</td>
<td>%6.0</td>
<td>%6.0</td>
<td>%6.0</td>
<td>%6.0</td>
<td>%5.5</td>
<td>%4.5</td>
</tr>
<tr>
<td>الحد الأدنى لجمالي رأس المال</td>
<td>%8.0</td>
<td>%8.0</td>
<td>%8.0</td>
<td>%8.0</td>
<td>%8.0</td>
<td>%8.0</td>
<td>%8.0</td>
</tr>
<tr>
<td>الحد الأدنى من جمالي رأس المال</td>
<td>%10.5</td>
<td>%9.875</td>
<td>%9.25</td>
<td>%8.625</td>
<td>%8.0</td>
<td>%8.0</td>
<td>%8.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>


وبحلول عام 2015، وكما يتضح من الجدول (3) ينبغي على المصارف أن تستكمل عملية زيادة نسبة أموال الالتحاق إلى 4.5%, وهو ما يعرف باسم «coretier - one capital ratio»، ثم تزداد هذه النسبة لتبلغ 2.5% بحلول عام 2019. وهو ما يعرف باسم «counter - cyclical ». على أن من الجدير بالذكر أن الكثير من الدول مازالت تستخدم اتفاقية بزان III LANDA على أن لجنة بزانIII قد أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وترتكب أمره للدول للتعامل مع هذا الموضوع بشكل منفرد، والشكل (1) يوضح بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بزان III.

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (3).
قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق معايير بازل III

فaina: متطلبات السيولة

فيما يلي الوصف بمتطلبات السيولة فإن الاتفاقية الجديدة أقرحت الصيغ الآتية:

الصيغة الأولى: والتي تعرف بنسبة تغطية السيولة (LCR) (Liquidity Coverage Ratio) لقياس السيولة في الأمد القصير، والتي لا تقل عن 100% لمواجهة احتياجات المصرفي من السيولة بشكل تلقائي.

الصيغة الثانية: وتعبر بنسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) (Net Stable Funding Ratio) = 


ورستخدم لقياس السيولة في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للمصرف.

المطلوبات وحقوق الملكية

الاصول ذات السيولة المرتفعة لدى المصرفي

= 100%

حجم التنافقات النقدية خارج 30 يوم


ثالثاً: ادخال معايير جديدة

من أجل تنظيم عمل المصرفي في التعاون مع المخاطر التي تتجلها نتيجة الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية، أدخلت اتفاقية بازل 3 معايير جديدة دعي بالرافعة المالية (Leverage Ratio)، وهي تظهر على الأصول داخل وخارج الميزانية دون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى.

وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3٪. ويمكن حساب هذه النسبة كما في الصيغة الآتية:

المؤسسات المالية

الاصول

= 3٪

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

فما إذا تجاوز عمل المصرفي في التعاون مع المخاطر من المؤسسات المالية والمصرفية:套装 (Leverage Ratio) هو رأس المال

ويمكن معايير جديد إدارة وراقبة مخاطر السيولة في المصرفي للتأكد من أنها تمتلك

مواقع يمكن تسليحها للتعامل أحتياجاتها وودائع أكثر استقراراً.

- محمد بن بوزيان، بن حدو فواز، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية، ونظم ومعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل III (المؤتمر العام الثاني للأئمة وأئمة التمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من مبادئ إسلامية)، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011.
- Flah Kokash, أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص 2.

266

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

العدد (101) المجلد (23) لسنة 2017
قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطابقات بان III

المبحث الثالث: قياس استقرار النظام المصرفي في العراق وفق بان III

يتأثر استقرار القطاع المحلي والمصرفي في العراق بعجلة من العوامل، لعل أهمها عامل الضعف المتواصل في الوضع المالي، في تغطية النشاط الاقتصادي للجهة المرتبطة بالقطاع المصرفي، وكذا التغيرات في marché المالي الخارجي، مما يجبر على القضاء على معدل الازمات المحلية والدولية، كما أن تزايد الخلافات في القطاعات ذات الاتجاه الأحادي والخليجي بهذه القطاع استمرار العرضة على الخطر، فضلاً عن الخطر الذي تندم على عدم فكازة السياسات المحلية والعالمية المتناقضة، يؤدي خطأ الفرصة يؤدي إلى القطاع المصرفي، ومن ثم الإضرار بالعوامل الرئيسية واستقرار القطاع، الذي يتعارض عن قدرة القطاع المحلي بشكل محدد على مواجهة المخاطر أو أنه تأثيرات سلبية على الواقع المحلي والاقتصادي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره وبناء

نهاية الاستقرار المحلي في العراق من خلال الأركان الثلاثة التي جاءت بها بان III، وهي: المكتبات المالية لرأس المال، وكفاءة رأس المال ومتطابقات السلبية.

أولا: المكتبات المالية لرأس المال.

من أجل ضمان استقرار النظام المصرفي وتحقيق سلامة وحماية الوضع المالي للمصارف العامة في العراق، وضع البنك المركزي العراقي مجموعة من النسب المعيارية والمحاسبية، على المصارف الحكومية والأهلية، في الحالات المشابهة للاستقرار الاقتصادي المتوازن. وكان من أبرز تلك النسب الذي جاء متوافقاً مع مقررات بان III، وتشير الأحكام المادتين (14) من قانون المصرف رقم 94 لسنة 2004، وهو حد البنك المركزي للاندماج لمثل المصرف المحلية بـ (250) مليار دينار، كما حدب لأس حال التسجيل لجروح المصارف الأجنبية بـ (50) مليون دولار أو ما يعادله بالدينار العراقي أي نسبة 30% من رأس مال المصرف المحلي. وبين الجدول (4) رؤوس أموال في المصارف في العراق.

الجدول (4): رؤوس أموال المصرف لعامي 2014، 2015

<table>
<thead>
<tr>
<th>رؤوس الأموال/الناتج</th>
<th>التفاصيل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>2015</td>
</tr>
<tr>
<td>رؤوس أموال المصرف</td>
<td>9.1</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2015</td>
</tr>
<tr>
<td>حكومي</td>
<td>10.1</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2015</td>
</tr>
<tr>
<td>خاص</td>
<td>9.1</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2015</td>
</tr>
<tr>
<td>الناتج المحلي الإجمالي</td>
<td>25.7</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2015</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2015</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>258.9</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والإبادات، قسم الإحصاءات الإدارية والمالية.

وبين الجدول (4) ان رؤوس الأموال في المصرف في العراق كانت قد بلغت 9.1 تريليون دينار في العام 2014، ارتفعت إلى 10.1 ترليون دينار في نهاية العام 2015 ستجذب المصرف الآلية على نسبة أكبر منها والتي بلغ أكثر من 9 تريليون دينار، بأهمية نسبة تجاوزت 78.2% مقابل 9.1 ترليون دينار للمصرف الحكومية، ونسبة نسبة تجاوزت 21.8%. وبدأت هذه الزيادة في العام 2015، من متوسط المصرف من المنظمات المالية التي تغلق اكتمال رؤوس المصرف وما على إصدار المصرف وضمان تحقيق المودعين، ولأن هذه الزيادة في رؤوس الأموال قد تزيد من الراقيات المالية، فهي في ذلك توفر إيجابياً يطبع على تعزز الاستقرار المالي، بمعنٍٍٍ في هذا الزيادة في رؤوس أموال المصرف فوراً على نسبة المكتبات الكبيرة لتحقيق التنمية في العراق في هذه المرحلة من الآمنة واحة الأعمار، ولابد إذا ما تماشاً أن الحدود العليا للأفراد والاس بشرة ترتبط بشكل مباشر بглас المصرف واحتياجاته السلبية.

من جانب آخر بين الجدول (4) ان رؤوس أموال المصرف الحكومية والخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز نسبة قدرها 3.5% في العام 2014، و5.2 في العام 2015، وهي نسبة ضييفة، تتراوح عن ضغط مساهمة القطاع المصرفي في توديع الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة المصارف من الناتج المحلي الايجالي 0.1، وقد كانت نسبة رؤوس أموالها إلى الناتج المحلي الايجالي 1.1 إلى الناتج، مما يؤثر دور الأكبر للاستقرار المحلي والمالي في تحقيق الاستقرار المحلي والمالي.

267

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

العدد (101)، المجلد (23)، لسنة 2017
قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وجه ممثليات بابل

كفاية رأس المال.

تنص نسبة كفاية رأس المال على مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعثر لها. وفرض الوقوع على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العامة في العراق رابط البنك المركزي إلى استخدام نسبة قانونية ومعيارية أقربها للمعدل الأدنى للفئنة رأس المال بالبالغ (12%) المحددة في إطار المادة 16 من قانون المصرف والذين تقيس نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر. فضلا عن نسبة رأس المال إلى الموجودات، ونسبة الودائع، بما لا يتجاوز 70% ونسبة الودائع غير العائمة إلى إجمالي الودائع. ونسبة موجودات القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد استند البنك المركزي منذ العام 1994 الصيغة التالية لحساب نسبة كفاية رأس المال:


\[
\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساعد}}{\text{صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة}} \times 100
\]

ewn

وبيان مدى التزام المصارف بها.

1- كفاية رأس المال في المصارف الحكومية لعام 2015.

بين الجدول (5) أن معظم المصارف الحكومية في العراق استأنف كفاية رأس المال وفق معيار بادل III والبالغة 12%، مما يشير أن مصرف الراجفي والشيد وفق النسبة المعيارية المحددة مؤسسات مصرفية مجزئة ومعرضة للمخاطر المبلغة. بينما تناثو المصارف الحكومية الأخرى بين أن تتصف بالمؤسسات المصرفية المعتدلة في نصيب الائتمان وتحقيق فرص الاستثمار للsumer مثل المصرف العربي، وبين أن تكون مؤسسات مصرفية منخفضة في نصيب الائتمان مما ينتج عنها سيولة عالية تقوى نسبة المعيارية البالغة 30% مما يعني وجود موارد مالية معززة لم تجد لها فرص الائتمان والاستثمار الآمن والاحتياط الداخلي لدى المصارف الصناعية.


<table>
<thead>
<tr>
<th>المصرف</th>
<th>الفصل الثالث</th>
<th>الفصل الثاني</th>
<th>الفصل الأول</th>
<th>الفصل الرابع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الرافدين</td>
<td>4%</td>
<td>4%</td>
<td>4%</td>
<td>4%</td>
</tr>
<tr>
<td>الرافد</td>
<td>19%</td>
<td>10%</td>
<td>11%</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعي</td>
<td>142%</td>
<td>145%</td>
<td>155%</td>
<td>155%</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعي</td>
<td>18%</td>
<td>17%</td>
<td>17%</td>
<td>17%</td>
</tr>
<tr>
<td>الزراعي</td>
<td>48%</td>
<td>49%</td>
<td>50%</td>
<td>50%</td>
</tr>
<tr>
<td>الزراعي</td>
<td>63%</td>
<td>67%</td>
<td>68%</td>
<td>68%</td>
</tr>
<tr>
<td>العراقي للتجارة</td>
<td>50%</td>
<td>50%</td>
<td>50%</td>
<td>50%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة مراقيب الصناعية والائتمان.

وبين الجدول (5) معدل كفاءة رأس المال للمصارف الحكومية في العام 2015.

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (5).

- البنك المركزي العراقي، دائرة مراقية الصناعية والائتمان.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

العدد (101) المجلد (23) لسنة 2017

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

العدد (101) المجلد (23) لسنة 2017

268
2- كفاية رأس المال للمصارف الأهلية لعام 2015

تظهر البيانات الواردة في الجدول (6) لمجموعة مختارة من المصارف الأهلية في العراق أن هذ المصارف لم تتوافر النسبة المعيارية القانونية لكفاية رأس مال إذا وأما هناك سبولة عالية تقوف النسبة المعيارية القيمة 30% مما يعني وجود موارد مالية معتادة لم تجد لها فرص الاستثمار والاستثمار الآمن كما هو الحال لدى مصرف الائتمان العراقي والمصرف التجاري العراقي. وقد تناوبت المصارف الأهلية بين مصرف متوسطة جداً في مدين الائتمان كما هو الحال في المجموعة الأولى من المصارف، ومصرف متوسطة جداً كما هو الحال في المجموعة الثانية وأخرى معتادة في منحن الائتمان كما هو الحال في المجموعة الثالثة، بينما تجد أن المجموعة الرابعة تضم مصرف مجازفة وفقا للبينة غير المستقرة التي تعمل فيها المصارف العراقية، رغم ان قسمها منها قد استوقيت النسب المالية المطلوبة.

الجدول (6): كفاية رأس المال في المصارف الأهلية في العام 2015

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>الفصل الأول</th>
<th>الفصل الثاني</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>التجارة العراقية</td>
<td>536%</td>
<td>462%</td>
</tr>
<tr>
<td>الائتمان العراقي</td>
<td>302%</td>
<td>312%</td>
</tr>
<tr>
<td>العرق</td>
<td>219%</td>
<td>214%</td>
</tr>
<tr>
<td>سكور</td>
<td>217%</td>
<td>226%</td>
</tr>
<tr>
<td>الاهلي</td>
<td>252%</td>
<td>223%</td>
</tr>
<tr>
<td>الموصلي</td>
<td>154%</td>
<td>145%</td>
</tr>
<tr>
<td>الانتياب التجارية والباي</td>
<td>92%</td>
<td>101%</td>
</tr>
<tr>
<td>الائتمان العراقي</td>
<td>152%</td>
<td>147%</td>
</tr>
<tr>
<td>الأسر</td>
<td>189%</td>
<td>194%</td>
</tr>
<tr>
<td>الشرق الأوسط</td>
<td>104%</td>
<td>112%</td>
</tr>
<tr>
<td>الاشهري العراقي</td>
<td>116%</td>
<td>108%</td>
</tr>
<tr>
<td>أربيل</td>
<td>93%</td>
<td>90%</td>
</tr>
<tr>
<td>الخليج</td>
<td>74%</td>
<td>66%</td>
</tr>
<tr>
<td>رجاح</td>
<td>94%</td>
<td>80%</td>
</tr>
<tr>
<td>بغداد</td>
<td>58%</td>
<td>58%</td>
</tr>
<tr>
<td>الرسامي</td>
<td>68%</td>
<td>53%</td>
</tr>
<tr>
<td>المبدع للأعمال</td>
<td>29%</td>
<td>36%</td>
</tr>
<tr>
<td>الورق</td>
<td>30%</td>
<td>29%</td>
</tr>
<tr>
<td>الوطن الإسلامي</td>
<td>28%</td>
<td>28%</td>
</tr>
<tr>
<td>التبادل</td>
<td>17%</td>
<td>22%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للإجراءات والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.

3- نسب كفاية رأس المال للمصارف الأجنبية لعام 2015

لم يتوفر الحال كثيرا لكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف الأجنبية، وتراوح المصارف الأجنبية في الفصل (7) بين مصرف متوسطة في منحن الائتمان كما هو الحال في المجموعة الأولى والمصرف وأخرى معتادة كما هو الحال في المجموعة الثانية وهي القسم الأعظم منها، بينما تصف المصارف في المجموعة الثالثة بأنها مجازفة ما يؤثر الدور الإيجابي لكثر من المصارف الأجنبية في تحقيق الاستقرار المالي.
الجدول (7): كفاءة رأس المال لعام 2015 المصارف الأجنبية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الموردين السائرين</th>
<th>الفصل الرابع</th>
<th>الفصل الثالث</th>
<th>الفصل الثاني</th>
<th>الفصل الأول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ميلان إيران</td>
<td>%239</td>
<td>%208</td>
<td>%203</td>
<td>%193</td>
</tr>
<tr>
<td>بانك لبناني ومهمجز</td>
<td>%171</td>
<td>%142</td>
<td>%144</td>
<td>%211</td>
</tr>
<tr>
<td>الاتحاد الدولي</td>
<td>%186</td>
<td>%170</td>
<td>%171</td>
<td>%165</td>
</tr>
<tr>
<td>البنكي الفرنسي</td>
<td>%134</td>
<td>%132</td>
<td>%106</td>
<td>%191</td>
</tr>
<tr>
<td>فرنس بنك</td>
<td>%79</td>
<td>%65</td>
<td>%117</td>
<td>%172</td>
</tr>
<tr>
<td>بارسيان</td>
<td>%89</td>
<td>%136</td>
<td>%135</td>
<td>%115</td>
</tr>
<tr>
<td>الشرق الأوسط وأفريقيا</td>
<td>%98</td>
<td>%85</td>
<td>%86</td>
<td>%91</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا التركي</td>
<td>%76</td>
<td>%98</td>
<td>%77</td>
<td>%70</td>
</tr>
<tr>
<td>البحر المتوسط</td>
<td>%52</td>
<td>%48</td>
<td>%68</td>
<td>%69</td>
</tr>
<tr>
<td>الاعتماد البنانيا</td>
<td>%87</td>
<td>%96</td>
<td>%63</td>
<td>%59</td>
</tr>
<tr>
<td>التنمية الدولي للاستمرار</td>
<td>%63</td>
<td>%61</td>
<td>%62</td>
<td>%55</td>
</tr>
<tr>
<td>البنكي التركي</td>
<td>%232</td>
<td>%63</td>
<td>%134</td>
<td>%46</td>
</tr>
<tr>
<td>أبو ظبي اماراتي</td>
<td>%15</td>
<td>%38</td>
<td>%50</td>
<td>%38</td>
</tr>
<tr>
<td>أبو ظبي</td>
<td>%18</td>
<td>%20</td>
<td>%26</td>
<td>%38</td>
</tr>
<tr>
<td>بوروندا والبلد العربية</td>
<td>%29</td>
<td>%28</td>
<td>%24</td>
<td>%24</td>
</tr>
<tr>
<td>بيلوس</td>
<td>%20</td>
<td>%20</td>
<td>%24</td>
<td>%22</td>
</tr>
<tr>
<td>وقطر</td>
<td>%23</td>
<td>%23</td>
<td>%19</td>
<td>%18</td>
</tr>
<tr>
<td>الراجل었던 الفكري</td>
<td>%21</td>
<td>%19</td>
<td>%19</td>
<td>%17</td>
</tr>
<tr>
<td>الراجلانون الفرنك</td>
<td>%2</td>
<td>%2</td>
<td>%2</td>
<td>%2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2015.

ثالثًا: نسبة السيولة

تستخدم البنك المركزي الصيغة أدناه لحساب نسبة السيولة:

\[
\text{ نسبة السيولة } = \left( \frac{\text{الموجودات السائرة}}{\text{المطلوبات السائرة}} \right) 
\]

\[
\times 100
\]

واندلوا هنا بيان التزام المصارف العراقية الحكومية والأهلية بالنسب المعتادة وفق مقررات بذل III

1- نسبة السيولة لدى المصارف الحكومية.

بين الجدول (8) نسبة السيولة لعام 2015 في المصارف الحكومية.

الجدول (8): نسبة السيولة لعام 2015 المصارف الحكومية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الموردين السائرين</th>
<th>الفصل الرابع</th>
<th>الفصل الثالث</th>
<th>الفصل الثاني</th>
<th>الفصل الأول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الرافدين</td>
<td>%54</td>
<td>%55</td>
<td>%55</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>السيد</td>
<td>%86</td>
<td>%87</td>
<td>%85</td>
<td>%184</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعي</td>
<td>%59</td>
<td>%72</td>
<td>%78</td>
<td>%67</td>
</tr>
<tr>
<td>الطياري</td>
<td>%66</td>
<td>%65</td>
<td>%64</td>
<td>%64</td>
</tr>
<tr>
<td>الزراعي التعاوني</td>
<td>%16</td>
<td>%21</td>
<td>%15</td>
<td>%18</td>
</tr>
<tr>
<td>العراقي للتجارة</td>
<td>%84</td>
<td>%85</td>
<td>%82</td>
<td>%83</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2015.

قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطلبات بانل11

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (8).

- تحقق نسبة سلامة تقل عن 30%، مما يعد المصرف الزراعي التمويلي، وقد يعود ذلك إلى السياسة الحكومية في دعم المشاريع الزراعية وتعهداتها بتوفير الأموال اللازمة للاقراض والاستمرارية تائفها. أما السلامة العامة لبعض المصارف الحكومية، فهي من جانب مؤشر قوة على استقرار القطاع المالي ومن جانب آخر فهي مؤشر على ضعف الجانب الاستثماري في الاقتصاد ووجود موارد مالية معتدلة.

- تسبب السلوية لدى المصرف الأهلية.

من أجل بيان الصورة الكاملة عن حالة السلامة لدى المصارف الأهلية، تم ترتيب المصارف في الجدول (9) وفقًا لسلاسة المصرف المحترقة لديها في العام 2015 ضمن مجموعات تضمنت المجموعة الأولى المصرف الذي لديها سلامة عالية جدا، بينما تضمنت المجموعة الثانية والمثلثة مصارف ذات مجموعات مرفعة نسبة، وهي النسب الأعظم من المصارف الأهلية، والتي أعجز من حالة الاستقرار المالي للنظام المصرفي، بينما تضمنت المجموعة الرابعة مماثلة من المصارف التي لم تحقق النسبة المطلوبة من السلامة.

الجدول (9): نسبة السلامة للمصارف الأهلية لعام 2015

المصدر: البنك المركزي، المديرة العامة للأحصاء والإحصاء، قسم البحوث المالية، التقرر السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.
قياس استقرار النظام المصرفي في العراق عامي وفق متطلبات بابل 111

ومبين الجدول (9) إن مجموعة قليلة من المصارف الأهلية وهي مصرف بابل والوركاء ودار السلام ومصرف جدة والفرات أخفقت في تحقيق النسبة المطلوبة من السرقة والتي لا تقل عن 30 %، كما يبين الجدول (10) مصرف الوركاء قد حقق نسبة عالية في نسبة السرقة مما يؤثر المجموعة المطلوبة على المصرف، وعجيب أن يواجه المصرف مجموعة من التحديات والصعوبات في الأداء، في حين أن المجموعة الأخرى على حد سواء، حتى وصل إلى حالة قدرها من التعرض المالي، أدت فيما بعد إلى تدخل البنك المركزز في إدارة شؤونه. كما يلاحظ أن معظم المصارف الأهلية قد حققت النسبة المطلوبة من السرقة لضمان قدرتهم على تخطي الأزمات وتحقيق الاستقرار المالي على مستوى المصرف أو القطاع المصرفي بشكل عام.

3. نسبة السرقة لدى المصارف الأجنبية للعام 2015.

ينتبه من البيانات الواردة في الجدول (10) أن جميع المصارف الأجنبية في العراق بخلاف مصرف بابل (30%) حددها البنك المركزي أو تلك التي حددتها مقررات بابل III. مما يؤثر التزام المصرف بتنفيذ المقررات الثلاث على النتيجة التي يتطلبها الجمهور بهذه المصرف. ويلاحظ من الجدول (10) أيضاً أن المجموعة الأعلى من المصارف قد حققت نسبة عالية من السرقة وليست المجموعة الأقل السرقة. كما أن الأثر الكبير في تحقيق الاستقرار المالي للنظام المصرفي في العراق، رغم وجود بعض المصارف الأجنبية في المجموعة الثانية تراحت فيها نسبة السرقة حول الحد الأدنى منها مثل مصرف نورد وبلد العربية وصرف آسيا التركي.

الجدول (10): نسب السرقة في المصارف الأجنبية لعام 2015.

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفصل الرابع</th>
<th>الفصل الثالث</th>
<th>الفصل الثاني</th>
<th>الفصل الأول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الشرق الأوسط وآسيا</td>
<td>221%</td>
<td>244%</td>
<td>203%</td>
</tr>
<tr>
<td>ستاندارد تشارترز</td>
<td>132%</td>
<td>133%</td>
<td>136%</td>
</tr>
<tr>
<td>فرنس بانك</td>
<td>87%</td>
<td>100%</td>
<td>103%</td>
</tr>
<tr>
<td>يابان</td>
<td>133%</td>
<td>145%</td>
<td>132%</td>
</tr>
<tr>
<td>اللبناني الفرنسي</td>
<td>119%</td>
<td>95%</td>
<td>117%</td>
</tr>
<tr>
<td>الزراعي التركي</td>
<td>226%</td>
<td>180%</td>
<td>121%</td>
</tr>
<tr>
<td>بنك لبنان والعمان</td>
<td>109%</td>
<td>83%</td>
<td>98%</td>
</tr>
<tr>
<td>الاتصالات اللبنانية</td>
<td>135%</td>
<td>104%</td>
<td>77%</td>
</tr>
<tr>
<td>ملي إيران</td>
<td>---</td>
<td>---</td>
<td>110%</td>
</tr>
<tr>
<td>وقطر</td>
<td>97%</td>
<td>97%</td>
<td>92%</td>
</tr>
<tr>
<td>أبو ظبي</td>
<td>53%</td>
<td>58%</td>
<td>43%</td>
</tr>
<tr>
<td>بنك الأهرامي</td>
<td>51%</td>
<td>48%</td>
<td>53%</td>
</tr>
<tr>
<td>تراكم وتعدينات</td>
<td>48%</td>
<td>54%</td>
<td>53%</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك التركي</td>
<td>51%</td>
<td>52%</td>
<td>56%</td>
</tr>
<tr>
<td>البحر المتوسط</td>
<td>62%</td>
<td>41%</td>
<td>45%</td>
</tr>
<tr>
<td>بيرت وبلد العربية</td>
<td>25%</td>
<td>38%</td>
<td>44%</td>
</tr>
<tr>
<td>أسيا التركي</td>
<td>45%</td>
<td>53%</td>
<td>30%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.
قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق مصطلحات بازل III

تظهر البيانات السابقة عن المعيار الثلاثة، وهي مطابقة لأساليب الفاحصة في العراق. ومع ذلك، ومع ذلك، فإن النتائج ذات أهمية لقياس التحولات في النظام المصرفي. ومن أجل هذا الهدف، سنستخدم القياسات III لتحديد الأثر المترتب عنها.

**مقدمة التحليل**

III: قياسات التحليل الذي تشير إلى اختلاف أو إنشار البيانات. أما الصيغة الرئيسية لقياس النقاط المعادل هي:

$$SD = \sqrt{\frac{\sum f(X - \bar{X})^2}{n-1}}$$

على أساس أن الجدير بالذكر أن الانحرافات المتباينة بالقياسات التي تقرأ على العينة. كما أنه يرتبط بالحسب الجذور التوزيعية. بمعنى أن النتائج التي تغطي على بالذات أو الانحرافات المتباينة إلى الوسط الحسابي وليس لأي نقطة أخرى في التوزيع (8) ببطران ما بهمنا في هذا التحليل. إن الأثر الذي تحدثه المصارف التجارية بمجموعة سواء كانت حكومية أو أهلية وليس الآخر المتفرع لكل نقطة هنا هي أن المصارف التجارية تؤثر إيجابيا على استقرار النظام المصرفي إذا كما تقدم قيمة الانحراف المعادل عن النسبة المعادلة المعطاة لدى بازل III سواء كانت في نسبة كفتية رأس المال أو في نسبة السيولة. أما متطلبات رأس المال فمستثنى من أنها محققة أصلا باعتبارها أحد الشروط الأساسية التي وضعها البنك المركزي العراقي لبدء العمل في النشاط المصرفي.

أولاً: قياس آخر كفاءة رأس المال.

بين الجدول (11) أن الانحراف المعادل للبيانات المتعلقة بكفاءة رأس المال في المصارف الحكومية، بينما أن القيم الفعلية لقياس رأس المال في المصارف الحكومية قد تم التعبير عنها

<table>
<thead>
<tr>
<th>المصارف</th>
<th>X</th>
<th>(\bar{X})</th>
<th>((X - \bar{X}))</th>
<th>((X - \bar{X})^2)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الرائد</td>
<td>0.04</td>
<td>0.48</td>
<td>-0.44</td>
<td>0.19</td>
</tr>
<tr>
<td>الرائد</td>
<td>0.10</td>
<td>0.48</td>
<td>-0.37</td>
<td>0.13</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعي</td>
<td>1.43</td>
<td>0.48</td>
<td>0.95</td>
<td>0.90</td>
</tr>
<tr>
<td>التلفزيوني</td>
<td>0.17</td>
<td>0.48</td>
<td>-0.30</td>
<td>0.09</td>
</tr>
<tr>
<td>الزراعي العلمي</td>
<td>0.49</td>
<td>0.48</td>
<td>0.10</td>
<td>1.01</td>
</tr>
<tr>
<td>العراقي للتجارة</td>
<td>0.64</td>
<td>0.48</td>
<td>0.16</td>
<td>2.02</td>
</tr>
</tbody>
</table>

$$\sum (X - \bar{X})^2 = 1.34$$

وبتطبيق قانون الانحراف المعادل، عندما تكون n = 6 فان: 65.31 8 فان:

$$SD = \sqrt{\frac{1.34}{6-1}} = 51.67$$

8 دومينيك سها، الإحصاء والاقتصادين، دار مايكلاتون، 1982، ص. 191.
ويبدو أن القياس المكبر الفعلي للفائدة رأس المال بلغت 26% من مجموعها تشكل أداء استقرار النظام المصرفى رغم عدم استيفائها من قبل بعض المصارف الحكومية.

ولننا اعتمدنا نسبة المعارة في بأل III والبالغة 12% بحدود 14%، وهي نسبة بمجموعها تشكل أداء استقرار النظام المصرفى رغم عدم استيفائها من قبل بعض المصارف الحكومية. وهو ما يعني أن القياس المكبر الفعلي للفائدة رأس المال بلغت 26% من مجموعها تشكل أداء استقرار النظام المصرفى رغم عدم استيفائها من قبل بعض المصارف الحكومية.

وهو يعني أن القياس المكبر الفعلي للفائدة رأس المال بلغت 26% من مجموعها تشكل أداء استقرار النظام المصرفى رغم عدم استيفائها من قبل بعض المصارف الحكومية.

الجدول (12): حساب الاحتراف المبهر يترجح نسبة كفاءة رأس المال للصناعات المصرفية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصنف</th>
<th>X</th>
<th>(\bar{X})</th>
<th>((X - \bar{X}))</th>
<th>((X - \bar{X})^2)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الرفاهي</td>
<td>0.04</td>
<td>0.12</td>
<td>-0.08</td>
<td>0.0064</td>
</tr>
<tr>
<td>الرشيد</td>
<td>0.10</td>
<td>0.12</td>
<td>-0.02</td>
<td>0.0004</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعي</td>
<td>1.43</td>
<td>0.12</td>
<td>1.31</td>
<td>1.7165</td>
</tr>
<tr>
<td>السواري</td>
<td>0.17</td>
<td>0.12</td>
<td>0.05</td>
<td>0.0025</td>
</tr>
<tr>
<td>الزراعي التفاعلي</td>
<td>0.49</td>
<td>0.12</td>
<td>0.37</td>
<td>0.1369</td>
</tr>
<tr>
<td>العراقي للتجارة</td>
<td>0.64</td>
<td>0.12</td>
<td>0.52</td>
<td>0.2704</td>
</tr>
</tbody>
</table>

\(S = \sqrt{\frac{\sum(X - \bar{X})^2}{n-1}} = 56.31\)

وهو يعني أن القياس المكبر الفعلي للفائدة رأس المال بلغت 26% من مجموعها تشكل أداء استقرار النظام المصرفى رغم عدم استيفائها من قبل بعض المصارف الحكومية.

والطريق نفسه يمكن حساب أثر كفاءة رأس المال للصناعات المصرفية على استقرار النظام المصرفى.

حسب الاحتراف المبهر يترجح نسبة كفاءة رأس المال للصناعات المصرفية.

النتائج كما يلي:

1- الاحتراف المبهر للفائدة كفاءة رأس المال في المصارف المصرفية الأخرى = 151%
2- الاحتراف المبهر للفائدة كفاءة رأس المال في الصناعات المصرفية الأخرى = 61%
3- الاحتراف المبهر للفائدة كفاءة رأس المال في الصناعات المصرفية الأخرى = 98.2%
4- الاحتراف المبهر للفائدة كفاءة رأس المال في الصناعات المصرفية الأخرى = 49.2%

ثانيا: قياس نسبة السروال.

يمكن حساب الاحتراف المبهر للفائدة كفاءة رأس المال للصناعات المصرفية الأخرى والمصارف المصرفية الأخرى.

وباستخدام استعمال الفائدة ذاتها التي تفيد بأن الزيادة الإيجابية للمصارف التجارية في استقرار النظام المصرفى يحسن عندما يتجاوز الاحتراف المبهر للفائدة كفاءة رأس المال للمصارف التجارية عند 30% من مجموعها، ولكن النتائج كما يلي:

1- الاحتراف المبهر للفائدة كفاءة رأس المال للمصارف التجارية = 30.9%
2- الاحتراف المبهر للفائدة كفاءة رأس المال للمصارف التجارية = 98.2%
3- الاحتراف المبهر للفائدة كفاءة رأس المال للمصارف التجارية = 49.2%
قياس استقرار النظام المصرفى في العراق على وفق متطلبات بزل-III

حيث تبين النتائج أعلاه أن قيم الإحراز المعياري عن نسب البيولة أظهرت أن المصارف الحكومية لم تحقق سوى 30.9% من نسب البيولة. وهي نسبة مع أنها تقترب من النسبة المعيارية البالغة 30% إلا أنها تبقى قيمة حرة تؤثر سلباً على استقرار الجهاز المصرفى أخذنا بنظر الاعتبار الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني غير المستقر في العراق، فضلاً عن الظروف العالمية التي تتسم بها هذه المصارف وحجم التفاعلات الكبيرة مع الأطراف المختلفة، حكومية وأهلية داخلية وخارجية. أما قيمة الإحراز المعياري بالنسبة للسيرة لدى المصارف الأهلية كانت قد حققت 98.2% وهي نسبة عالية مقارنة بالنسبة المعيارية المطلوبة، مما له الأثر الإيجابي الكبير على استقرار الجهاز المصرفى. وأخيراً حققت المصارف الأجنبية انحرافاً معيارياً فردته 49.2% مما يظهر أنها أيضاً محدوداً على استقرار النظام المصرفى في العراق.

ناتجة تحليل النتائج

على الرغم من أدوات التحليل المختلفة التي جرى استخدامها ليتمكن تأثير تطبيق معايير بزل III على المصارف التجارية في استقرار النظام المصرفى في العراق، إلا أن هناك حقيقة لا يمكن اخفائها هي عدم وجود معيار محدد للتعبير عن مدى الاستقرار الحاصل في الجهاز المصرفى يمكن من خلاله المقارنة مع نظم مصرفية أخرى. وفي يلاً مختلفة. وبين الجدول (13) النتائج المحصلة لقيم الإحراز المعياري لنسب كفاءة: رأس المال والسيرة في المصرفاً الحكومياً والأهلية والأجنبية العملاقة في العراق.

الجدول (13): النتائج المحصلة لقيم الإحراز المعياري لنسب كفاءة: رأس المال والسيرة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الاحراز المعياري</th>
<th>نسبة كفاءة رأس المال</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المصارع الحكومية</td>
<td>% 51.67</td>
</tr>
<tr>
<td>المصارع الأهلية</td>
<td>% 151</td>
</tr>
<tr>
<td>المصارع الأجنبية</td>
<td>% 61</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصادر: قيم الإحراز المعياري لنسب كفاءة: رأس المال والسيرة، وتبين أن المصارع الأهلية بمجموعة ونسبة. ومن خلال النتائج المحصلة، كانت عاملاً استقرار النظام المصرفى، مع ملاحظة أن أثر المصارع الأهلية على الاستقرار المصرفى كان أكبر من الأثر الذي حدثته المصارع الحكومية والأجنبية على السواء، وكما تبين ذلك من خلال الشكل (4).

الشكل (4): أثر المصارع التجارية على استقرار الجهاز المصرفي.

المصادر: البيانات الواردة في الجدول (13).
المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات
1- ترتيب سلامة القطاع المالي والمصرفى ارتباطاً وثيقاً بالإلتزام بالقوانين والتشريعات التي يعمدها البنك المركزي والمتفق عليه مع المعايير التي حددتها بازل III.
2- إن احترام المصرف لقواعد العمل المصرفي المالي، أدت إلى التزام الموانئ في التعامل مع المخاطر المصرفية التي تواجه القطاع المالي والمصرفى. كما أعطت معايير بازل III لتحسين أداء المخاطر لديها.
3- اتكاس تطبيق معايير بازل III بشكل واضح على جودة الأداء الراقي للمصرف المركزي، وتعزيز قدرة المصرف التجارية على الوفاء بالتزاماتها.
4- سجلت المصرف التجارية الأهلية في العراق نسبة متقدمة من تخفيف رأس المال ونسب السيولة بسبب تقلبات البنك المركزي المتشددة، أو بسبب محفزات المصرف الأهلية على منح الائتمان مما أدى إلى جودة مالية ممتلئة.
5- سجلت المصرف الحكومي نسبة متقدمة من تخفيف رأس المال ونسب السيولة بسبب ثقة الجمهور بهذه المصرف نظراً لأنها مضمونة 100% من جانب الحكومة. حيث عدت هذه المصرف في منح الائتمان على وفق النسبة المئوية الممارسة بها أعلاً بأنه مؤسسات مصرفية مجاورة ومتميزة المبادئ المالية.
6- واجه بعض المصارف الأهلية الكثير من المشاكل والصعوبات في توفير مفاهيم السيولة التي أقرتها معايير بازل 3 بسبب صغر حجم الأموال والكفاءة التطبيقية التي تستندها هذه المصرف.

ثانيا: التوصيات
1- انطلاقاً من استراتيجية البنك المركزي الرامية إلى إتباع قانونية مصرفية فعالة وموثوقة لأفضل المعايير والممارسات الدولية، ينبغي إقامة الرقابة على المصرف بهدف التشخيص المبكر ل نقاط الضعف في الأداء والمخاطر وعلاقة الفوائد والمخاطر التي تواجهه.
2- فيالم البنك المركزي بشكل مستمر بتحقيق من صحة أعمال وآداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة البنك والتأكد من سلامتها وملاءمتها في حياد القوانين والأنظمة والتعليمات التشريعي والمعايير المالية، وصولاً لتقليل الأضرار المصرفية والاستقرار النقدى والمالى.
3- التركز على الإدارة المالية للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار المعاناة بين إجمال مصارف التمويل واستخداماتها وتقديرات الأداء تمكيناً وكفاءة الأداء، ثم توجيه الالتزام بطرق التحليلية لسوق الأجل، مع ضرورة أن تتوفر لدى المصرف سياسات مالية جيدة وآداءات واضحة للمؤسسات وقيامها بتقديرات الاعتبارات في محاولة لإنقاذ سيناريوهات مالية تتعلق براقبة مفاجئ في التزامات المصرفية.
4- توفير منظومة علاجية تعتمد على تحويل الالتزامات المختلفة أنواعها والإرسال في اتخاذ الإجراءات الهادفة لمنع انتشارها على الساحتين المالية والمصرفية.
5- تأهيل المصرف التجارية بحيث تكون قادرًا على استيعاب متطلبات بازل III حتى تؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتساعد من المزايا التنافسية لها لسبب حمايته من الصناعة المصرفية المحلية والعالمية.
6- التفاوت في التزام المصرف الأهلية يرتفع روس أموالها تلبيةً من الطلب على الرقابة البنك المركزي العراقي الصادر في العام 2012 ليصل إلى 694 مليار دولار في غضون ثلاث سنوات فقط حتى تحقيقها أرباحًا.
7- زيادة رأس المال التشغيلي وزيادة المصرفية الأجنبية للمصارف في العراق من 95 مليون دولار في موارد تراخيص هدف، وهو فضلاً عن التحكم في مزادات الرسوم حسب ما يتم الاتفاق عليها بالبنك، مما يثير ارتباك مصرف العملة وزيادة احتياطيات البنك المركزي من العملة السعودية.
المصادر:

أولا: المصادر العربية

1. البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان. النشرات السنوية لسنوات مختلفة.
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015.
4. فلاح كوش، آثار اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، 2012.
5. مجلة الراجحي المالية، اتفاقية بازل، نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر 2010.
6. محمد بن بوزيان، بن حدو فواز، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والتنظيم والمعايير الاحتزازية الجديدة، المؤتمر العالمي الثامن للأعمال والتمويل الإسلامي- النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011.
7. معهد الدراسات المصرفية، اضاءات، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 5، دولة الكويت، ديسمبر 2012.

ثانيا: المصادر الأجنبية

Measuring the Stability of Iraqi Banking System according to Basel III

Abstracts.

Banking reforms in many countries have focused on the efficiency enhance of the banking sector, including Iraq, in terms of indicative steps based on recommendations, policies and standards developed by international organizations, foremost of which are Basel III. In this paper, it has tried to highlight the reforms in Basel III and the impact of these reforms on the stability of the banking system in Iraq. As the research derives its importance from the idea that the sound banking system consists of a group of banks capable of employing their assets and obligations efficiently in financial intermediation and enjoying financial solvency. The stability of the banking system is an important factor in achieving the leading role of the banking sector in achieving economic and social development. Comprehensive, attracting foreign capital and preserving national capital. The study concluded with a set of conclusions and recommendations aimed at rehabilitating Iraq's commercial banks so that they can meet the requirements of Basel III so as to confirm their position in the global banking system and benefit from their competitive advantage to gain their share of the local and international banking industry.

Key word: Iraqi Banking System, Basel III.